اسم المقال: تراكم الاثر في بلورة اعادة تنظيم بناء الدولة ومكونات الشعب في العراق: دراسة تحليلية في التعاقب لثلاثة انظمة في قرن
اسم الكاتب: م.د. احمد حسين والي البدري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7568
تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 21:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تراكم الاثر في بلورة اعادة تنظيم بناء الدولة ومكونات الشعب في العراق:

دراسة تحليلية في التعاقب لثلاثة انظمة في قرن[▽]

The cumulative impact on crystallizing the reorganization of state building and the components of the people in Iraq: an analytical study of the succession of three regimes in a century

م.د احمد حسين والي البدري* Dr.Ahmed Hussein Wali Albadri

الملخص:

تعد الدولة أرقى اشكال التكامل لتطور المجتمعات الانسانية، فهي لاتزال متوافرة على انماط من السيادة النسبية، والقوة والاستقلال. تعرض هذه الدراسة لأهم مآلات الدولة قي العراق منذ نشأتها، كأطار جيوسياسي ومن أثيناته وثقافة مجتمعية. ففي تحقيب لمراحل زادت عن المئة عام. هذه الفترة التي تتابعت فيه الاحداث الجسام للنظام والدولة والمجتمع بكل أنواعه. في اطار من مسارات متعرجة، وما لهذه التطورات من خطى ومن تراكم الاثر للمتغيرات الاقليمية والدولة، وفيما مر و واجهته من مراحلها الثلاث. فمن التراكمات وما تأسس لتقاليد المجتمع، ان يعيش من واقع عدم الموائمة في الازمات التي مرت به (ابتعاد او الانصياع)؛ عن السلطة بكونها كيان مستقل غير ناتج عنه ومن ثم فهي لا تمثله، الا بمقدار اعتماده عليها من متطلبات العيش (لان المقدرات هي من تمسك بها)؛ فهي على الدوام إما رب العمل واجب ارضائه، او حاكم مستبد وجوب تجنبه طلباً للسلامة منه لا عليه. وكلتا الحالين فالعلاقة تكُن غير سوية.

الكلمات المفتاحية: التراكمي – التأثير – الخلافة – الأنظمة

Abstract

The state is considered the highest form of integration for the development of human societies، as it still has patterns of relative sovereignty، power and independence. This study shows the most important outcomes of the state in Iraq since its establishment، from geopolitical perspective in addition to its

▽ تاريخ التقديم : 2023/10/5 تاريخ القبول: 2023/11/4 تاريخ النشر: 2023/12/31

* قسم النظم السياسية والسياسات العامة، كلية العلوم الساسية، جامعة النهرين dr.ahmedhussien@nahrainuniv.edu.iq

morals and the culture of its society. In a period that lasted more than hundred years، a great deal of major events happened to the system، the state and the society in all its types، in a frame of uneven paths، these developments have a pace and cumulative effect due to regional and state variables.
And considering what the state went through in these three stages، and from these accumulations and the established society traditions، it have forced the state to live in reality of non-compliance in the crises that it has experienced (further away from obedience) from authority، as it is an independent entity that is not a result of the society and therefore does not represent it، only in the amount of independence to provide living requirements (as the authority holds such requirements)، either by a job manager that must be pleased، or a tyrant governor that should be avoid to get safety from، and in both situations the relation is not even (healthy).

Keywords: Cumulative – Impact – Succession – Systems

المقدمة:

لعل من نافلة القول، بأن النظام السياسي حال الظهور سيكون مكتفيا بذاته، وحين تتبلور نشأته كنتيجة نحو تحقيق توازن بين القوى المتنافسة، من داخل المجتمع. كذا القوى وايضا التنافس الخارجي. فاذ كان انتقاد الانظمة القائمة والاتيان بالافضل هو على الصعيد الفكري امر مرضي، وهو بالطبع يحتاج بالضرورة لاستراتيجية في الانتقال من الادنى للاعلى – مرهون بحسبان كون اعداد ليست القليلة ولا يستهان بها منتفعة ويخشون احتماليات التغيير لما له من مخاطر اكثر مما هم عليه.

لقد كان في العراق مجتمع انتقالي تتحقب فيه الازمان التاريخية، وتتعايش نسبياً فيه النظم السياسية والاجتماعية التقليدية والحديثة، و فيه تتداخل روابط وسطية، ومؤسسات ضعيفة. ومن ثقافات أميل للخضوع ومن تطور طائفي . ان الشروع بالبحث عن نمط الدولة المستهدف. قد يستدعي منا ان المعلوم في تاريخ النظام السياسي منذ نشأة الدولة العراقية عام 1920، قام وكأنه تاريخ سلطة. وهو ما أفقد الدولة العراقية قدرتها على التخطيط لرؤية ذاتها إلا قليلا، بدليل الدساتير المؤقتة المتعددة التي كانت مرتبطة بالأحداث. و انعكس ذلك على السلطة، التي لم تنشأ الا لاستغلال الأمر لصالح شخوصها (الكاريزمية)، ولم تتوانى هي من الهيمنة على السلطة وصد المعارضين لها، حتى باتت هم (اصحاب الولاية التكوينية)، وكأنهم يرددون مقولة لويس الرابع عشر (الدولة هي أنا).

ومن التعقيدات المضافة ان العراق ما بعد الاحتلال 2003، تطلب ضرورة العمل وبجهد كبير لحل النزاعات والازمات ومن بسط الاستقرار. فترسيخ العمل عليه يستلزم شرطاً مسبقا لابد منه لاصلاح الفرد كمواطن والمؤسساتية ومن ثم للتحول الديمقراطي.

هدف الدراسة: تعني هذه الدراسة لاستقصاء التغيرات البنيوية في واقع العراق، في أهم محطات الانتقال من ميراث الدولة السلالية العثمانية، الى انشاء الدولة الملكية الدستورية؛ وهو طور التكوين الحديث، الى الحقبة العسكرية ومن تفاقم التوتاليتارية، والمتسبب الاول للغزو الاخير، ومن ثم بعد ذلك تاسيس نظام حكم جديد قائم على قاعدة المحاصصة المكوناتية الاثنية والطائفية، ومن نتاجها كان، ضعف لكل قيم المواطنة ومن شرعية النظام والمؤسساتية في الدولة العراقية لاعادة تكوين دولة – الامة بدل دولة – المكونات.

الاشكالية: ان النظر الى التاريخ في العراق الحديث او المعاصر، قد نجده انه على امتداد القرن العشرين وبدايات الحادي والعشرين، يتبين أنه لِمَ لازال يواجه نفس اشكالية ظهوره الأول؟، في قضية الدولة والنظام السياسي والوحدة الوطنية، اوربما الرجوع الى المحتل في تشكيل المُؤسسَة المؤسِسة للنظام السياسي، وقضية الاقليات المذهبية والعرقية و بأثر رجعي لتأسيس جديد.

الفرضية: ما يمكن اعتباره ،أنه ومنذ تأسيس الدولة سنة 1921، والعراق لايزال حبيس مرحلة التعاقب على مدى قرن وقد تستمر عقوداً، فمن المجرد الى المحسوس يمكن قراءة المدلولات التاريخية للانتقال، وليس فقط ما يعلنه المجددون او الانقلابيون في اي مراحلة انتقال قصيرة، حين يحكمون من سيطرتهم على مؤسسات البلد، ويخضعون الشعب لمشيئتهم. فأذ يتطلب موكبة التغيرات، والتماهي لسيكولوجية المجتمع ومتطلبات المرحلة، في رسم استراتيجات سياسة الدولة العليا؛ وفي ان تواكب التطورات داخل الدولة ولمجريات المتغيرات الاقليمية والدولية.

اولا : الدولة – والتغير في بنية المجال العام للعراق المعاصر

في الواقع العراقي الحالي نقف امام تنوع لمكونات المجتمع مرجوعه التراكم التأريخي، الثقافي، الطائفي الاثني، الديني فهذه المكونات التاريخية ومستواها الخاص بالتجربة العراقية الذاتية، لكل منها درجات في التكامل الذاتي ومن بعد مستوى من الاندماج الثقافي والحضاري.[1]

[1] – ميثم الجنابي، العراق حوار البدائل،ط1، بغداد،2009 ،ص 107

في العراق تبنى تقاليد تمتد ل 2000 سنه خلت، من الحكومات المركزية التي تكون واحدة من مجتمعات قليلة، لم تتطور اهلياً لحكم القانون؛ ان جعل الاولويات في تشكل الحكومة للعقيدة اوالايديولوجيا، ومنهم لتخفيض دور الارض والثقافة واللغة خارج اللسان، ماهو الا تحول تاريخي، لما هو مستقبلي، واسقاط البعد الزمني الذي يعد بشكل احد ابعاد الظاهرة التجربة؛ حين يكون التنفس للهوية عبر العصبية في تلك الجماعة والامة، التي تكون قد غيب فيها الفرد. ومبعث هذا التغييب في انه قد يوجد اصلاً في التراث العربي الاسلامي. فيما يشكل موضوع الاهتمام العقل الجمعي السائد، منه، ومنذ ذلك الوقت حتى اليوم، هم الجماعة والأجماع، بل ان الفرد على ما يبدو ليس مكوناً اصيلاً ولا يعدو ان يكون له في قاموسنا، غير الاثنين او الثلاثة[1].

الا ان هناك دوما نزعة في البشرية لايجاد الاعراف والقواعد واتباعها، ولان المؤسسات هي جوهر قواعد تقييد للحرية الفردية في الاختيار، فما يمكن القول ان البشر ميالاً لايجاد المؤسسات، اذ منه يمكن للافراد استخلاص القواعد؛ ثم الانظمة العقلانية بعد أحتساب الكيفية في مضاعفة المصالح الذاتية الى اقصى ما يمكن، وفيما يتطلبه من ابرام عقد اجتماعي مع الافراد الاخرين. الا أنه مع هذا قد يطرأ الانحطاط حين تفشل الانظمة السياسية في التكيف مع الظروف الانية والمتغيرة، في حين تطرأ تغيرات على البيئة المحيطة وتظهر تحديات جديده تبرز حواجز بين الاحتياجات الراهنة وبين المؤسسات القائمه التي تكون مدعومة بجماعات المصلحة المتشبثين بمواقفهم، ومن وراءهم المعارضين لاي تغيير داخل الانظمة التي ليس لها الية اواتوماتيكية، وأنها أستاتيكية وجامدة، فلا تستطيع ان يتكيف بواسطتها النظام السياسي نفسه مع الظروف المتغيرة.[2]

وأيضاً فعملية التمهيد والانتقال التدريجي من بنية معينة في الحكم والادارة والشؤون العامة الى بنية اخرى، أنما تقوم على التعددية السياسية في سياق وطني تسهم فيه القوى السياسية المختلفة، فمنة تكون المشاركة السياسية سمة للمجتمعات والانظمة السياسية الحديثة وتشكل المصدر الرئيسي للنظام الديمقراطي، وأهمية ذلك بان ياتي مقداراً بالحد من احتكار السلطة واحتواء التشنجات التي قد تتولد من عملية التعبئة والتحولات الاجتماعية المرافقة لاجراء التحديث السياسي والتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فما الذي يجعل منها عملية شاملة؟ بمعنى انها عملية متعددة الابعاد؛ فهي لا تنحصر في

[1] – عبد الجبار محمود، المواطنة والهوية العراقية مركز حمورابي، بيروت 2011، ص 163

[2] – المصدر السابق نفسه، ص 27

حجم الضغط السياسي لرغبة القوة الاجتماعية الساعية اليها، فيكون ذلك ضمن مدى استجابة النخب السياسية الحاكمة المشاركة لهذه القوة والعملية السياسية والتكوين[1].

ومن ثم قدرة المؤسسات في استبعاد هذه القوة وحفظ الاستقرار السياسي والحفاظ على ديمومة النظام فقد تميزت اشكالية النظام السياسي في العراق في البناء الخاطئ للدولة العراقية المُحدثة سنة 1921؛ والتي اسس لها على هذا الاتجاه (مكون الطبقة) اساسياً في المجتمع، فمنه ما قد استلزم بروز سلطة الاستبداد والدكتاتورية، كنظام في الحفاظ من قبل الاكثرية للاقليات وليس العكس. ولما صنعت الفئة التي تحكم من الأقلية حتى في شرعيتها، في مراكز السلطة، لاستمرار ديمومتها فكلما طالت امد بقائها ازادت الدولة ازمات وضعف امكايات الاستقرار والثبات ومن تبديد قدراتها الذاتية. ولعل من الازمات الكبيرة في التاريخ السياسي للدولة، ظهور مفهوم الدولة المؤدلجة. فمن منتصف القرن العشرين تقريباً لما جاءت به الدولة والشعارات القومية والعقائدية الزائفة فكان القاصد منها، الا لترسيخ الاستبداد والدكتاتورية.[2]

من المؤكد ان لأدلجت الدولة العراقية، بكل مؤسساتها وهياكلها السياسية والادارية، لعل هو ما جعل من الدولة جزءاً عضوياً وبنيويا سياسياً وأيديولوجياً من السلطة الحاكمة. ومن بعد الناتج عنها، أن التغيير كان من نصيب بقايا مفهوم المواطن، وأن تجعل بدلاً له مفهوم واحد، هو الولاء للسلطة الحاكمة فحسب، فما كان أذن للدولة من ان تصنع اعادة انتاج وتوحيد السيطرة السياسية، الا بالقمع والعنف بدل من ان تصنع لنفسها مشروعية، غير إنها قد استعانت ب الاديولوجيا لرفع درجة الشرعيتها وبالعنف الى حد سافر. وفي تنظيم وتوافر ما بين طبقات واقسام اجتماعية معينة خاضعة وموالية، وبين السلطة سياسية. فالأديولوجيات هي ليست شيئاً محايداً بل دوما الاديولوجية المطلقة مرحلة الشمولية، وهي هذه قبل كل شيء قوة تسخير للدولة جوهرياً حين توارت خلف الطبقة السائدة[3].

كانت الديمقراطية على انها نوع من التنظيم المؤسسي للمجتمع السياسي الذي يهدف الى ادارة الانقسامات المختلفة في المجتمع، بصورة سلمية لتحقيق الصالح العام وفقاً لما تقره الاغلبية من المجتمع السياسي التي تقوم الى اعتبار الناظم المؤسسي، وهي من الابعاد الضرورية لبناء الديمقراطية، فهذه سمات الانظمة ومن درجة عالية من الهياكل والنظم والمؤسساتية، التي تقوم باعداد وتنفيذ السياسات

---

[1] – عبد العظيم جبر، استشراف المستقبل في النظم السياسية – دراسة نظرية ونماذج مختارة، ، بغداد 2019، ص 67

[2] – المصدر السابق نفسه، ص68

[3] – نيكولاس بولانتزاس، نظرية الدولة ترجمة ميشيل كيلو،بيروت،2007،ص 25

العامة ومنه يفيد الى توجيه عقل الفرد بأستمرار، بأنه عضو في الجماعة، مما يسهم من أخراجه من دائرته الحاضنة وانتماءاته الاولانية، وتجعله يهتم بشؤون الدولة ومصائرها.

اضافة لوجود نوع من المؤسسة المسؤولية اجتماعيأ واقتصادياً وثقافياً، ووجود كذلك أدنى حد من الثقة المتبادلة بين المواطنين في دولة تتمتع بالحرية، غير ان العراق في ظروف الانتقال لتشكل الدولة الشرعية وبناء الوطنية الجديدة على اسس من اشكالية تقسيمه على أسس ثلاثة لمكوناته الكبرى، وأهمال ما تبقى، اذ قد ناءت الدولة في العراق الحديث بأثقال سمتين قد حكمتا على شعب بمستقبل من المحن المتواترة، حين سعت الدولة لبسط السيطرة على مجتمع متشضي يميل احياناً للعنف، فأما الاولى قد تمثلت في أستمرار الاسلوب العثماني في حكم هذه الرقعة. ذلك حين اختاروا استمرار تقليد ان من يحكم العراق فئة واحدة دون الأكثرية، وحين اقترنت نخبها بمؤسسات الدولة دون غيرها، مما دفع الاحتجاج دائماً حتى انهيار تلك الدولة في 2003، وعليه فقد كان الارث البريطاني في العراق، انما هو تكوين دولة ضعيفة بنظام سياسي فيه حكومة وفق اغلبية سياسية وليس وفق تقسيمات اجتماعية، وان قد تم وبحكم الفرض والواقع ان تكون قومية كردية تقابل بعناد ضد اي حكومة مركزية في بغداد، وبهدف الحصول على هدف وحيد هو الاستقلال. وهنا بقيت المشكلة السياسية لذوي الاغلبية ذات طبيعة داخلية اساساً، فبذا كان التنافس واصراع على السلطة (من دون مراعاة الاصل في الشرعية والمشروعية معاً) فتكون من له أحقيتها من جراء لمظلومية تاريخيه فحسب، اما المشكلة الكردية فكانت على النقيض، أي خارجية ان صح فيها القول صراع على سبيل الافلات من سلطة بغداد.[1]

وهنا يبين لنا هنتغتون: ان الافراد كي تحترم الذواتها اكثر، تعتقد ان مجموعتهم افضل من الاخرى، هذا الاحساس بالذات يقوي ويضعف من مصائر المجموعات التي ينتمون اليها، ومع الدرجة التي منها يستفاد الناس الاخرون من مجموعتهم؛ فالنتيجة الطبيعية للشعور بالتفوق الذاتي كما تشير النظرية للهوية الاجتماعية بتجاوز المصالح مجموعتهم عندما تقارن بأخرى، وان كانت مجموعتهم تعسفية طارئة وصغيرة ومن ثم ان يضحي بمكاسب مطلقة يحقق مكاسب نسبيا فقد يفضلون ان يكونوا الاسوء لكن الافضل مع من يرون انه منافسا بدلاً ان يكون الأفضل ولكن بسوية ذلك المنافس، اذا فطالما بقي الاخر العدو بعيداً فانها تعطينا العون والراحة' وكذلك تعزز التحامنا وتجعلنا ان نتصالح مع انفسنا فاذا بالتجربة التي اكتسبت اهمية في الميدان العلمي نجملها هنا ان للتغيير، في طبيعة السلطة

[1] – فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ط1، منشورات الجمل بيروت،2017، ص109

ومن بعد النظام لم ياتي ثماره في اغلب دول العالم النامي، بل هو لا يتحقق ابداً ما لم تعترف السلطة بوجود الدولة وتميزها وحضورها عنها وتقاليدها عليها. فكلما كانت الدولة متعالية على السلطة ومتمائزة عنها كانت الفاعلية الاجتماعية اقوى ومساحة الحرية ايضا اكبر ولفضاء الديمقراطية أرحب، فاذا كان ولابد من التمييز بين الدولة بوصفها حكومة او مرفقاً عاماً وسلطات عمودية والدولة بوصفها جامعاً من الناس يمثلون حياة ونابضا لها لتستبدل ذلك بتميز يعتمد درجات معينة، وفق ما يعرف بمنشطات القيم الثقافية، وحين يجد المجتمع ذلك بعيداً عنه نتحدث عن بؤرة قيم دولاتية المؤسسات هي نوع من الائتماني، الانتماء المنظم لمحور تبليغاتي اوتوماتيكية والائتماني ما ينتظم حتى يبدا العمل كأولوية ميكانزم وهو ما يصبح اولوية التي تجعل راس المال الثقافي اساسا له[1].

ثانياً _ نشؤ النظام السياسي الاول في العراق – تحقيق التوازن داخليا وخارجيا –

تعد النظم البدائية التي تمتلك بنى سياسية متقطعة – التي قد تعرف حداً ادنى من التمايز، يصاحب ثقافة منتشرة، ومغلقة، منغلقة على نفسها، ولكن ذلك يكون بدون استقرار ولااستمرارية. ولأنهم يتجهون قبل كل شيء الى نظم سياسية فرعية أكثر تحديداً كالقرية والعشيرة والجماعات الاثنية .

اما النظم التقليدية التي تمتلك بنى سياسية متمايزة على صعيد الاتجاهات السياسية بأنتشار ما يسميه الموند وباول بثقافة الخضوع، والافراد فيه اعوان بوجود النظام السياسي غير أن هذا الاخير يبقى خارجاً بالنسبة لهم وهم ينتظرون منه أن يقدم لهم خدمات . ويخشون حرمانه، وأنهم لايفكرون ب المساهمة في عمله.

لقد درس ابن خلدون أصل التسلطات السياسية ومدة بقائها، وكذلك تشكيل الدولة وانحلالها، وقد حدد أسباب تعاقب هذه الظواهر الدورية بصورة منتظمة، غير ان كاستون بولوتليرى يذكر في انها (قدرية مزعومة)[2]. ويعتبر القديس اوغسطين اول من امن بالفكرة الدورية لاي قوم او دولة لاتبقى للابد، والتاريخ يشهد بذلك، فالحضارات تبدأ بشكل قبائل بدائية، وتغزو هذه وتنتصر على شعوب من حولها، لضعف حالها، فتبني حضارة جديدة، اذ تقتبس الكثير من غيرها من حضارة، وعلى من سبقها، وتزيد

[1] – هذا ما تؤكده نظرية كارل بوبر عن طبيعة النظر لدور الأحزاب في بناء الدول. للمزيد ينظر فؤاد محمد شبل، الفكر السياسي، دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974، ص71.

[2] – صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي– اسسه وابعاده، جامعة بغداد، 1990،ص57

عليها بدعا من اجتهادها وجهدها، وبعد التراخي والكسل يبدأ الانحطاط والضعف، فتصبح عرضة لغيرها. وهذا حال الدول والتاريخ حسب راي أوغسطين[1].

تبدو المؤسسات عند استعادة حوادث الماضي باسباب تاريخية، يكن تلبيتة الاحتياجات الشاملة، وحين لا ينبغي ان ينشاء فرضاً، بان النظام السياسي حال الظهور سيكون مكتفيا بذاته، الا انه يتناقض مع نظرية التحديث بان لا وجود لسبب وجيه بارجحية التطور السياسي على الانحطاط السياسي[2].

فنشأة اي النظام السياسي تتاتى من تحقيق التوازن بين والقوى المتنافسة داخل المجتمع والدولة الا انه مع مرور الوقت يطرأ تغييراً داخلياً وخارجياً. فاللاعبون او المؤسسون الذين اقاموا التوازن الاولي انفسهم يتطورون او يختفون ويظهر لاعبون جدد او مؤسسون أُخر، اذ تتغير صورة والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويتعرض المجتمع لهزات غير مسبوقة منها الانقلابات العسكرية والغزو الخارجي، او يواجه افكارا وثقافات جديدة ومستوردة او تفرض عليه شروط اقتصادية تكن بالنتيجة بفقد التوازن والتماسك السابق ومن ثم يطرأ انحطاطاً سياسي الى ان يظهر نخبة مؤُسِسة جديدة ولاعبون أُخر بمجموعة من القواعد والقوانين ومؤسسات جديدة لاستعادة النظام والدولة.[3]

بعد ان ضعفت القوى الاستعمارية الاوروبية، بأنتهاء الحرب العالمية الثانية وصعود الولايات المتحدة الامريكية كقوى جديدة، انتقلت المركزية اليها، فاصبحت زعيمهة العالم، فلهذا الصعود هدفهه الهيمنة والسيادة العالمية، ومن ثم حصر العالم في المشروع الكوني بفرض الهيمنة والسيادة الامريكية اذ ينبغي الاحاطة بكل اشكال البنى التقليدية السياسية والاجتماعية والثقافية لتكوين الدولة العراقية من داخلها وخارجها، حتى يمكن ان تبين كيف بنت حركة مشروعية مقدمة هذه البنى المؤسسات الثلاثة في الدولة العهد الاول النظام السياسي الملكي 1921 – 1958 في العراق حيث تم انشاء فكرة الدولة العراقية منذ نهاية الحرب العالميه الاولى[4].

---

[1] – عبد الجبار محمود، المواطنة والهوية العراقية، مصدر سابق ذكره، ص65

[2] – باسيل يوسف بجك، قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 323، 2006، ص85

[3] – حنان عبد الخضر، واقع ومتطلبات التنمية في العراق، ارث الاضي وضرورات المستقبل، مجلة مركز دراسات الكوفة، مجلد1 سنة2011، ص52

[4] – مازن مرسول محمد، سوسيولوجيا الأزمة (المجتمع العراقيّ نموذجاً)، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ط1، 2008، ص 187.

ان ل تكوين الدولة وبناء الامة العراق أُنشئتى على عنصرين متكاملين وهو كثيراً ما يُخلط بين هذين العنصرين، ويقع الالتباس فيها فتكوين الدولة، حين يتصل بعملية ايجاد منظومة مؤسساتية تشكل النظام السياسي وتحدد المجال الاقليمي للكيان السياسي الجديد كنظام القانوني، وغيره ومن هيكليات السلطة والعلم والعملة والعاصمة .....، وما الى ذلك. اما بناء الامة فهو يحتوي على العكس من هذا او من هذه على الاليات الضرورية لضمان رضائي للمشاركين، في مختلف الجماعات الاثنية او الدينية والثقافية المتناثرة او المبعثرة المتواجدة داخل حدود الرقعة الجغرافية في مؤسسات تلك الدولة، فقد اوجد البريطانيون في مسعاهم على تكوين دولة دستورية تمثيلية يحكمها أمير عربي مسلم هو فيصل بن الشريف حسين.[1]

وقد وسبق ذلك تشكيل حكومة انتقالية برئاسة رئيس الطائفة القادرية عبد الرحمن النقيب وهو اول من اوكلت له تكوين سلطة سياسية، قبل مجيء فيصل الاول، ومن ثم انشأ النظام السياسي الدستوري التمثيلي؛ الذي ينطوي على ثلاث عناصر اساسية: هي الدستورية الليبرالية ومن ثم القومية العربية والنسب الهاشمي، كما كانت هناك عناصر تتطابق والقوى السياسية المتفاعلة الثلاث هي بريطانيا من جهة والنخب القومية الذين معظمهم من (الضباط الشريفين) .وكان اصحاب المكونات من الاشراف والاعيانة ومن شيوخ القبائل الذين يعلقون اهمية كبرى على النسب بعامة والنسب الهاشمي بخاصة اضافة الى قدسية الدين، ف للملك فيصل بن الحسين ذا المكانة والقداسة المنحدرة من النسب الهاشمي والمؤهلات القومية في قياده الجيوش العربية وفي الدفاع عن سوريا في الاحتلال الفرنسي، وهو بعبارة اخرى زعيم تقليدي لمجتمع وكيان سياسي متعدد النسيج. فقد اعتمد البريطانيون الى تحديد تكوين الدولة الجديدة، من الاقليم في تثبيت التخوم له، وكانت موضع نزاع مع اغلبية الجيران منها ايران حول كردستان وشط العرب، ومن تركيا كذلك حول ولاية الموصل. نجد والحجاز وتوابعها وهي المملكة العربية السعودية حول المناطق الحدودية، والكويت باعتبارها محمية بكاملها لبرطانيا، كان من المستحيل على اي ينامكية داخلية ان تنجز تنظيم المكونات الاقليمية وهو شرط التكوين لكيان الدولة الحديثه.[2]

---

[1] – مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (19)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000،ص139–140.

[2] – حنان عبد الخضر، واقع ومتطلبات التنميةفي العراق، ارث الاضي وضرورات المستقبل، مجلة مركز دراسات الكوفة، مجلد1 سنة2011، ص54.

وقد حددت بريطانيا تكوين الدولة من ناحية نظام الادارة البيروقراطي من العلم والعاصمة، ومن ناحية الشرعية والتمثيل ومن تكوين دستور وقانون انتخابي وجمعية تاسيسية، ومن هيكلية قضائية اضافة الى القانون الاساس وقوانين جزائية ومنظمة منظومة من المحاكم القضائية؛ اضافة الى اشكال اليات السيطرة والدفاع من الشرطة والجيش ومن الناحية الاقتصادية، ثم انشاء نظام اقتصادي له عملتة الخاصة وتنظيماته الاقتصادية والضرائبية، ومن نشر الثقافة العراقية عن طريق نظام تعليمي مركزي، واخيرا ضم الدولة الوليدة الى النظام الدولي ذات السيادة، لعصبة الامم ثم الامم المتحدة، ولم تكن قضية بناء الامة مسالة شائكة اكثر من عملية التكوين للدولة فقط بل كانت هذه المسارات متخيلة، ايضاً بعملية تكوين الدولة من عدة اوجه في روح العصر ،اي ان مبدءا كل من (ويلسن ولينين)، في تقرير المصير فكان يشير الى حقوق عامة في اقامة دولة لكل امة. فاذا كانت كل مظاهر الحداثة للدولة تستلزم بدرجات متفاوتة لكل دولة في تشكيل كيان امة، سواء كانت هذه الدولة تتعايش سلمياً او تتصادم تصادم صراعياً مع الفئات المرشحه لتشكيل لبنات بناء الأمة في الوزارة والتاج والحدود وقانون المواطنة، والجنسية والقانون الانتخابي، والتعليم والاتصالات تكتسب معاني جديدة مختلفة عن معانيها في عالم العزلة الزراعية– الاقطاعية، ما قبل الحداثة فما ان تم ترسيم الحدود الدولة؛ على اسس مبدا الدولة الجديدة. اي دولة – الامة[1].

راحت مختلف الجماعات الاثنية في هذه الدولة تشعر بالمرارة من فقدان الاستقلال الذاتي السابق، بسبب مبدا تقرير المصير القومي، الا ان ما بدا لسكان الدولة وهم يتحدون على اسس الاحصاء والتقديرات مثل ما فعل البريطانيون سنه 1920 حتى بات من شان النظام الانتخابي، ان يعبر عن الثقل الديموغرافي النسبي لمختلف الجماعات الاثنية او الدينية القائمة بذاتها حتى الان وفي مصطلحات الاكثرية والاقلية في الساحة السياسية الحديثة فالانقسام العربي الكردي، او الثنائية القومية معلم ينتمي لعصر القوميات حيث المبدأ الناظم للدولة الحديثة، اما الانقسامات الدينية – المذهبية، الحضارية – القبلية، والتي هي من بواقي عفى عنه الزمن، ارث تاريخياً اجتماعي اسلامي وأن كانت المشكلة الكردي' بمعنى ما كانت اصلا لتحدث، فهي كانت من صنع الملك فيصل الاول نفسه، كما هي ايضاً من صنع التركية الاتاتوركية– وبريطانيا، فالمناطق الكردية، لم تكن لها الصلات التاريخية المشتركة، مع مناطق

[1] – علي حسين احمد، تحديات بناء الدولة العراقية دراسة جيواستراتيجية، اطروح الدكتوراه غير منشوره جامعه النهرين 2016، ص 33.

العراق العربية بالصورة التي كانت للمناطق العربية بعضها مع بعض. فبعد هزيمة العثمانيين سنه 1917، كان وضع الاكراد يخضع لمعاهدة سيفر، التي عندها فقط تم اعتبار اقامة كيان كردي نظرياً على غرار العرب، حتى ان تركيا نفسها على عهد ايام اخر سلطان عثماني فقد تم ان وافقت عليه مبدئياً، ولعل ما دار بين الامير فيصل قبل تتويجة والسير بيرسي كوكس المندوب الثاني البريطاني والحاكم الفعلي للعراق، انذاك ينطلق بما يعادل مجلدات. كانت بريطانية تتجه الى انشاء دولة عراقية وفقا لمتطلبات العصر اي مبدأ القوميات، التي جاءت من مصدرين متعارضين الرئيسي الليبرالي الامريكي وورد ويلسون – والرئيس الشيوعي الروسي فلاديمير لينين: على ان تضم الدول الجديدة ولايتي بغداد والبصرة اما ولاية الموصل، فكانت عمليا تحت الاحتلال البريطاني، ولكن غير مدرجة بعد للحسم واعترض، الامير فيصل بن الحسين، على الكيان الهزيل النكون من ولايتي بغداد والبصرة، والمحاط بالاتراك المطالبين بالموصل. والايرانيين شط العرب واهواز العربية. والسعودية شرقا وجنوبا، اطماع حتى في الداخل العراقي. وراى الملك فيصل الاول إن ذهاب الاكراد في دولة يعني انه سيجلس على عرش مملكة ذات اغلبيه شيعية لن تستقيم له وهو السني الشافعي شأن الاكراد، لعل ضم ولاية الموصل الى الكيان الجديد قيد الاعداد جاء في اطار المصالح النفطية البريطانية والقوى الاخرى الكبرى، في استكشاف النفط في الولاية، وجاء ايضاً في اطار البحث عن ركائز لتوازن بناء الامة العراقية الجديده من منظور فيصل بن الحسين.[1]

وبذلك ختم على مصير الاقليم الجديد للعراق بان يكون ثنائي القومية، وبتوازن ديني مذهبي تقريبي، ويلاحظ ان الاستفتاء البريطاني على انشاء الدولة والامير فيصل حينها قد حظي بقبول عام وسط الشيعة والسنة، واعتراض شديد وسط الاكراد والتركمان، ومؤشر على جدية الانقسام الاثني الاكراد والاعتراض التركي الخارجي، وغياب الانقسام الطائفي لعلماء بعض القبائل الشيعية بقيادة بعض صغار المشايخ التي قاطعت عملية (الاستفتأء)، من قبيل تحدي البريطانيين الذين رسموا لعملية تكوين المملكة الوليدة ببعض المقاومة التي قد اخرست عمليات التمرد، الا ان العصيان الذي قام بها الشيخ محمود البرزنجي من السليمانية في السنوات 1920 و 1924 و 1930 على التوالي، والتي قمعت بواسطة سلاح الجو البرطاني.[2]

[1] – مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص136–137.

[2]– المصدر نفسه، 47

اما الاقليات الدينية كاليهود الذين كانوا يشكلون قطاعا كبيرا من السكان، والمسيحيين الاشوريين والكلدان والسريان والمسيحيين الناطقين بالعربية من مختلف الطوائف، فقد اعتقد من ان نظام الملل دخلت نظرياً على الاقل في مجال جديد، من المواطنة الحديثة مع امكانية الصراع العنيف. وقد دفعت عصبه الامم وسلطة الاحتلال البريطاني باتجاه الاعتراف بهاتين الملتين وحمايتها في دستور 1925 وفي صلب المعاهدة البريطانية لسنة 1922 و 1930 أيضاً، وضمت هذه الوثائق بنودا تتعلق بهذا الشان وباحترام حرية العبادة والمساواة امام القانون والمشاركة في النظام السياسي، حيث تولي من الطائفة يهودية وزارة المالية، في الوزاره العراقية الاولى، كما منح اليهود والمسيحيون حصة في البرلمان تابعت الدولة ما بدى، أنه تجسيد لكيان الامة، وكان في وسعها ان تنتفع من المكونات التي جسدت خلال الاحتلال نظام الاتصالات الجديد الاكثر تطوراً وقدرة الدولة المركزية والجيش الدائم، والقدرة على توزيع الاراضي، والشعور الجديد بالوطنية الذي الهبه الاحتلال الاجنبي، وربما كانت الطبيعة المنقسمة للتنظيم الزراعي والاجتماعي اجمالا هي العقبة الكؤود التي ظلت ماثلة في وجهها، اذ ظل العراق حتى العام 1930 يفتقر الى الصلات الوثيقة التجارية التلاحمية على الرغم من الاطار الاداري التوحيدي الذي وفره البريطانيون فكانت بغداد مقر الادارة للولايات الثلاث بغداد والموصل والبصرة.[1]

اذ يشهد معمار السياسة والدولة والنظام في تبدلات غيرت معالم المالوفة، التي استقرت عليها طويلاً خاصة منذ ميلاد وتكوين نموذج الدولة الوطنية، بحقبة البناء الهندسي لها؛ توازي زمنياً فترة التأليف السياسي والسيولوجي وتعبر عنها، ماديا[2].

ويسترجع الاسس لفكرة انشاء الدوله العراقية، للمدرك البريطاني بحكم الاهمية لجيوستراتيجية ومن رغبتها في اقامة دولة تتولى ادارتها طبقة سياسية موالية لها، في هذه المنطقة الجغرافية ولتامين مصالحها باقل الامكانيات والكُلف والاعباء الاقتصادية والعسكرية. وهنا تكمن الاسس في استهداف الدولة ومبررات ولادتها حين تتأتى من الخارج، وفق المتغيرات الدولية الكبرى والصراعات بين القوات النظام العالمي انذاك[3].

---

[1] – باسيل يوسف بجك، قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 323، 2006، ص86.

[2] – عبد الاله بلقزيز، في الدوله الاصول الفلسفية، ط1، بيروت، ص 22.

[3] – علي حسين احمد، تحديات بناء الدولة العراقية مصدر سابق، ص 7 .

لم تحدد بريطانيا جوهر الدولة وأيقاع تكوينها، فدولة الانتداب يبدو وبصورة استرجاعية كانت اميل للتحول الارتقائي البطيء. الا ان للدولة الاهلية والتي كانت تندفع بأتجاه التسارع لكيان سياسي كامل الحداثة. ولهذا لم يظهر التباين بين المنظورين بوضوح وجلاء، وهو ما ظهر بوضوح في مجال الدفاع والتربية والخدمات والصحة .... والسيطرة على الريف. فقد ابقت ابريطانيا الجيش العراقي بحدود سبعة الاف ونصف رجل حتى العام 1932. فكانت المحاولات العراقية لفرض التجنيد الالزامي ياتي بمعارضة قوية من البرطانيين لابقاء الاعتماد العسكري في العراق عليهم. وان اغلب القبائل قد بينت عدم رضها ورفضا لعدة اسباب، لقبول بالتجنيد الالزامي، منها الخوف من فقدان الابناء. كما ان توسيع التعليم ايضاً كان قضية خلافية بين الدولتين دولة الانتداب، والدولة الاهلية التي كانت تريد الاعتماد توزيع ولاية القضاء مركزية، بدل من توسيع نطاقها تدريجياً. ولجأ الاثنان للتدابير التاريخية القديمة: اذ ادار الوجهاء المحليون لشؤن القضاء وفي حل النزاعات المحلية، فكان الشيوخ والاغوات المحليين ان يستخدمون سلطتهم في الارياف ولمصالحهم الزراعية (نظام الاقطاع). كان يعتقد ان هذه التدابير ضرورية لحين نضج التدابير العضوية التي تربط المجتمع بالدولة، ومن ثم ترسيخ كيان الدولة العسكري والاداري والقضائي، وهي صيرورة قد تتطلب مدة لربما تستغرق نصف قرن.[1]

وفي الثالث من تشرين الاول عام 1932 صوتت الجمعية العامة للامم لعصبة الامم على قبول عضوية العراق كعضو ال 57 بالاجماع، ومع ان العراق اصبح مستقلا برفع الانتداب عن غير انه من الناحية العملية لم يتحرر من التبعية للمملكة المتحده البريطانية، الا انه مرة بعد اخرى قد خضعت الاوضاع الداخلية[2]والخارجية. بالصراعات والفوضى ومن عدم الاستقرار السياسي.[3]

---

[1] – فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ط1، منشورات الجمل بيروت،2017، ص106–107

[2] – وفي هذاالاوضاع الداخلية حيث يلقي الوردي اللوم عن مرحلة العهد الملكي كونه لم يسر بهذا الاتجاه، يقول الوردي من بعد أحداث تموز عام 1958م في هذه المجريات: ((بدأ العهد البائد الملكي بعد الحرب العالمية الأولى حيث جاءتنا الحضارة الغربية بمساوئها ومحاسنها، فقد أخذت المدارس الحديثة تفتح أبوابها، وإذا تخرج منها الشخص وجد الدنيا تسير خلاف ما كان يتخيل، فأروقة الدوائر مزدحمة بالرائحين والغادين من أصحاب الوجاهة والنفوذ يتوسطون لأبنائهم ومن يلوذ بهم. أما أبناء الفقراء فيأكلوا التراب. كما كان أبناء المترفين يأكلون الدنيا وما فيها، يعتدون على الناس وينتهكون الحرمات وينهبون الأموال، والحكومة تجد لهم العذر وقد حف بهم الوسطاء من كل جانب)). للمزيد ينظر ناهض حسن جابر، ملامح الفكر السياسي عند علي الوردي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ص185

[3] – تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق– بحث موثوق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشؤ الدولة الحديثة حتى اواسط 2002،ط1 ، بيروت 2006،ص98.

الا انه قد بدى الضعف السياسي واضحا بعد وفاة الملك سنه 1933. وهو معدل التنافس بين السياسيين الساعين للسلطة من خلال وسائل عديدة، مثل استغلال البرلمان والتحريض العشائري ودفعهم للتمرد على الدولة واغراء الجيش للتدخل في السياسة، دون تقدير عواقب ومخاطر استقرار البلاد ومستقبله، وما كان للورث على العرش الملك غازي الشاب الصغير في السن الذي تولى الحكم فيها وهو في سن 19 ، عاماً والذي تعوزه الكثير من الخبرة والقدره السياسية لادارة دفة الحكم في ظروف العراق الصعبة والمعقدة .[1]

اذ لم يمضي وقتاً طويل بعد وفاة الملك فيصل بن الحسين، حتى قام الفريق بكر صدقي بانقلاب 29 تشرين الاول عام 1936. حين وجد فراغاً بالسلطة السياسية والصراعات بين السياسيين على مناصب، ولاقامة نظام سياسي يكون للمؤسسة العسكرية دور لها فيه. اذ كان صدق متاثراً (بكمال اتاتورك) والدور السياسي الذي لعبتهُ المؤسسة العسكرية التركية. وقد ساندت جماعة الاهالي هذا الانقلاب فهي حين كانت جمعية سياسية اجتمعت في افكارها : (الاشتراكيه والديمقراطيه الليبراليه)، فكانت دعواها اجراء اصلاحات سياسية وادارية واقتصادية. الا ان تاثير هذه الجمعية حينئذ كان محدوداً على الساحة لاقتصارها على عضوية معينة من نخب ثقافية، واذ لجأت الى ضم عدداً لتقوية مركزها فنضم في عضويتها قادة من المؤسسة العسكرية الى لجنتها التنفيذية، وكان من ابرزهم بكر صدقي قائد الانقلاب، ومحمد علي جوادة قائد القوة الجوية وبعد اسقاط وزارة ياسين الهاشمي[2].

وبعد اسقاط حكومة ياسين الهاشمي كانت له سابقة خطيرة في العمل السياسي العراقي وفي المنطقة وخاصة المنطقة العربية. وهذا الاسلوب الذي اتبعته (جماعة الاهالي). هو العمل الذي اهله وكذلك مهد الاستمرارعلى هذا النهج العسكري في الساحة السياسية حتى 2003 _بالانتهاء العسكري الامريكي البريطاني. فقد كانت قبل عام 1936 عملية اسقاط الوزارات يتاتى بالاقالة من الارادة الملكية وفق الدستور عام 1925، او قد تجري بتحريض العشائر على التمرد او الانتفاضات كما في معاهدة بورسموث واستغلال حالة عدم الرضا والسخط بين الاوساط الشعبيه والمثقفين والطلاب.[3]

---

[1] – دولة السياسية والتاريخية والهوية الجامعة في العراق الحديث ترجمه حاتم حاتم عبد الهادي بيروت 2008 ص 103

[2] – مجدي خدوري، نظام الحكم في العراق ط1، مطبعه المعارف بغداد، 1946، ص 119

[3] – محمد طربوش، دور الجيش في السياسه حتى عام 1941، ط1 لندن، 1982، ص 76

فلم يجد الملك غازي بين الساسة من يساعد او يعينه اويعلمه في ادراك كيفية اداره شؤون البلاد كما كان الواجب والمفترض ان يفعلوه، واذا ابتسمت مرحلة حكم الاب المؤسس فيصل بوجود صلة بين الدولة الناشئة والشعب حين كانت الحركات الوطنية، ودورها المعارض والمتوافق الدعم للحكومة والملك تارة اخرى اثر ايجابي في عمليه بناء المؤسسات الدستورية، ومن سن التشريعات وتنظيم العلاقات والمعاهدات مع بريطانيا ودول الجوار في ترسيم الحدود وظهور الجيو–سياسي للبلاد لاول مرة فيه التاريخ، وهو ما ثبته على الشكل الحالي على يد المؤسس الدولة العراقية وتحت رعاية بريطانية.

ان المرحلة الممتده بين 1933 –1941 أظهرت حالة من ابتعاد الدولة عن المجتمع بفضل الفراغ السياسي الذي تركه فيصل الاول، فكان لهذا الفراغ اثاره الكبيرة من الاحداث السياسية والاقتصادية منها، شيوع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، واندلاع تمرد الاثوريين، وتمردات العشائر في الشمال وفي الفرات الاوسط يضاف لذلك السخط بين المواطنين والشريحة المثقفة، ادى ذاك في جملة من الاسباب لعل منها فشل السياسيين هو عدم تمكنهم من ايجاد الحلول لمشاكل البلاد، ولانشغالهم لتحقيق مصالحهم الشخصية، دون مراعاة مصالح العامة للبلاد، مما ادى الى تدخل القوة والجيش ولوجود فجوة الفراغ السياسي، فوضع اول انقلاب لاول مرة في التاريخ العربي وتاريخ العراق السياسي سنه 1936[1].

وقد كشفت بعض الاوراق التي تركها عن اشارات ايرانية للاطاحة بالنظام الملكي واقامه نظام ديكتاتوريا محله. ومن بعد قادة عملية حركة ايار 1941، والاقالات الواسعة، في اوساط الجيش خاصة. وفي انضمام الوصي عبد الاله الى البريطانيين المتواجدين في البصرة هناك. وهو ما اثار الكثير من مشاعر كراهية بين العامة له وللعائلة المالكة والنظام السياسي ومن دور الوصي في تنفيذ احكام الاعدام في الضباط الاربعة الذين ايدوا رئيس الحكومة الكيلاني. وقد عد هذا العمل خيانة للوطن في نظر غالبية الشعب، وايضا ادى لأنفصال وقطيعة بين اعضاء عائلة المالكة وبين توجهات الحركات الوطنية، على اخلاف ما كان ايام حكم ملك فيصل الاول[2].

فنطلقت سلسلة تغيرت لسياسة البلاد، ولعزل العسكريين الذين حملوا اركان الدولة الحديثة وكان المؤسسة العسكرية انذاك موقع احترام واهتمام ايام الملك المؤسس فيصل الاول. فقد أحيل بعد الانقلاب الذي قادة الكيلاني 324 ضابط للتقاعد بعد العام 1941 ، ثم تم اخراج من الخدمة الكثير من الضباط

[1] – محمد طربوش، دور الجيش في السياسه، مصدر سبق ذكره، ص104–105

[2] – المصدر سعد رؤوف، نور السعيد ودوره السياسي في العراق 1932 1945 ،ص 145 الى 152

قد ناهز الالف في العام 1948 قبل بلوغهم سن التقاعد. وعندئذ تولدت لدى النظام السياسي الملكي مصلحة واحدة هي في الارتباط مع المملكة المتحده من جديد. وكذلك المحافظة على النظام العشائري وتقوية مركزية شيوخ العشائر ونفوذهم على اثار القطيعة بين البلاد والحركات الوطنية ومن مواجهة انتشار للافكار اليسارية، بين الطبقات الوسطى والعاملة وتدفق الهجره من الريف الى المدينة، بسبب ظلم الشيوخ والفقر والعازة والحرمان وتوقفت المالكية كنظام للحكم عن دورها في توظيف توحيد البلاد والمجتمع، وادامة عملية بناء الدولة والطبقة السياسية التقليدية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945. ومن ظهور للحرب الباردة واستراتيجيات القوى العظمى، وسياسة ملئ الفراغ التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد ان ضعفت كل من بريطانيا وفرنسا في الحرب العالمية الثانية. وما تبعاتها من الأحلاف والتكتلات الدولية والاقليمية، وتوظيفها كادوات للصراع ومن الاحداث الداخلية، جرت سلسلة من الانتفاضات الشعبية بين الاعوام المتلاحقة 1948 –1954 –1956. ومن تكوين ما يعرف بميثاق بغداد عام 1955 ومن بعده الاتحاد الهاشمي في العام 1958، كلها عوامل تاجيج وحالة عدم استقرار، روج لها من قبل المعارضين والحركات الوطنية ،واذ كانت العلاقات مع العراق مع دول الجوار خاصه مع مصر.[1]

انتهى الامر حين جاءت في احداث 1958 الانقلاب العسكري لم يكن الاخير ووضع نهايه النظام الملكي وفصلت الدولة العراقية عن مجتمعها. ودخل العراق في مرحلة الجمهوريات الاوتوقراطية العسكرية. وهي الحقبة الثانية في الدولة العراقية المعاصرة 1958– 1968 مرحل الانقلابات العسكرية، حين هيأة الاحداث الكثيرة على ازاحة النظام السياسي الملكي العراقي تحت وافر المتغيرات التي عصفت به دون ان يستجيب لعملية التغيير في العراق، والتاثير الكبير مع هذا ما بعد الحرب العالمية الثانية. يقابلها حركات واعمال ووجود جيل جديد يشهد بين يديه، او من عدم الرضا والسقط والاستياء والبطء في مجريات التغيير ثم لا يلبث ان يسي حالة عدم استقرار النظام السياسي التي جسدها كثيراً التبدلات الوزارة وفي قصورها عن تادية مهامها. فالعهد الملكي المنصرم ما كان متماهياً لمواكب بعد التطورات والتنافس ما بين القواى القديمة والجديدة عالمياً. لتحل الولايات المتحده محل باقي ممتلكات بريطانيا في الشرق الاوسط والخليج العربي، فرغبة الولايات المتحده في ازاحتة انظمة حكم كانت متصارعه منظموية تحت

[1]– فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ، ص109–101

الوية المملكة المتحدة البريطانية، او فرنسا في المنطقه كذلك في تنافسها مع السوفيت للسيطرة على المياه الدافئة والشرق الاوسط.[1]

ثالثاً : الدولة العراقية في العهد الجمهوري الاول 1958 – 1963

(عسكرة السلطة وانعكاساتها الاجتماعية)

وصف الانقلاب العسكري عام 1958 بانه ثورة، اذ جرت عملية التغيير لتأجيج صراعات بين واقع البنى التقليدية الاجتماعية والاقتصادية القديمة والمنتفضة ضد الملكية، ومولد بذلك انماط سلوكية جسدت نمط من التعامل مع مؤسسات الدولة والشعب. فكان العهد الجمهوري الاول الا استمر بالمركزية في مراحله الاربعة. اذ كانت الية الانتقال فيها بالقوة والالة العسكرية والانقلابات. بعضها على الاخر، وأيضا وكل منها دستورها المؤقت الخاص، ومن ثم الالتزام الدائم للمركزية الاوتوقراطية، وأزاحة المدنية عن طريقها، فلم تشهد الدولة العراقية حالة افضل من سابقاتها في كل التحولات حتى اليوم. اذ لم يمر في العقود الجمهورية اي جهود عقلانية تهدف لارساء تقاليد سياسية مؤسسية ديمقراطية (في اقتحام العمل السياسي من قبل المؤسسة العسكرية، حين فرضت نفسها بقوة لضعف النظام ووجود فراغ سياسي. فما كان الا لتصحيح المسار للعملية السياسي، ثم العودة الطبيعية للحياة الديمقراطية ، كما كانوا يدعي الانقلابيون في كل مرة. حتى بلغت نهاية الحقب العسكرية كنظام سياسي في العام 2003.[2]

وكانت الانظمة السياسية المتعاقبة السلطاوية، ازاحت اولاً نظام الملكي دستوري مدني ارسى مؤسسات دستورية فيه شيء من الديمقراطية و الحياة الدستورية، والعمل المؤسسي ثم حلت محله الفردية والاسرة والعشيرة والاوتوقراطية .

لم تكن هنالك بعد العام 1958 مؤسسة في الظاهر تتولى ادارة الحكم والعملية السياسية، وتعمل على تكامل الدولة والمجتمع معاً، فقد أوكل الدستور المؤقت في 27 تموز 1958 السلطتين التشريعية والتنفيذية لمجلس الوزراء، وكانت من العوامل التي نشبت بين الانقلابين تجاهل الاتفاق على انشاء مجلس قيادة الثورة يتولى القيادة الجماعية لنظام الجديد، فانفرد الرجلان قائدي الانقلاب عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بالسلطة غير المتجانسة سياسيا واجتماعيا، والتي انعكست على تركيبة مجلس

[1] – صلاح سالم زرنوقة، انماط الاستيلائية على السلطة في الدول العربيه 1950 1985 مكتبه مدبولي القاهره 1992، ص 143 134.

[2] – حنان عبد الخضر ،واقع ومتطلبات التنميةفي العراق، ارث الاضي وضرورات المستقبل ، مصدر سابق ذكره،ص56.

الوزراء الذي ضم اعضاء لها العديد من الاهداف والطباع المتباينة، وخلفياتهم الاجتماعية ايضاً مختلفة، التي لم يكن لهذه المجموعة المتناقضة العمل بالانسجام والاستمرار في البقاء؛ كما هو الحال اليوم، وغالباً ان ما جمعهم امر واحد وهو العداء للنظام الملكي، وسرعان ما اخذت بالتفكك بعد سقوط الملكية.[1] وهو ما وضع النظام القائم في مواجهة تحديات خطيرة على الدولة والمجتمع بأسره الى اليوم. اذ يبين في هذا الكاتب عبد الاله بلقزيز: ''وإن الفرد صناعة وعلاقات اجتماعية، وأن وجوده مقترن بوجود دولة وانتظام وظائفها''.[2]

رابعاً : العهد الثاني الجمهورية بعد عام 1963 النظام الاتوقراطي – السياسي العسكري .

وصل حزب البعث في 8 شباط 1963 من انقلاب عسكري اخر وقد اصدر الانقلاب بالحرس الوطني وقد تعاقب الاخوين عارف على السلطة. واذ اعتمد اعتمد عبد السلام في مرحله حكمه باعتلاف ضم ضباطين وناصرين ثم بدأ عبد السلام اقالات للضباط البعيثيين من مواقعهم تدريجياً، وهنا فقد اعتمد على الرابطة العشائري بمجموعة من الضباط المنتسبين للحرس الجمهوري لدعم سلطانه وموقعه السياسي. [3]

لم يكن للنظام السياسي حزب حاكم منظم، حتى انقضت حياة الرجلين . فقد عجزا عن وضع برنامج للحكومية والسياسية قابلة للتطبيق للمنطقي والعقلي، وكذلك المفترض للديمومة في منظومة العمل المؤسسي، وانما كانت هنالك محاولات فاشلة لاقامة تنظيم مماثل، على ما هو موجود في مصر مثل الاتحاد الاشتراك العربي حين اعلنت عنه 14 تموز عام 1964. فقد أممت الحكومة انذاك المصارف وشركات التامين والعديد من المؤسسات الصناعية والتجارية الجوانب السياسية لبناء الدولة الاقتصادية[4] .

وبعد مقتل عبد السلام خلفه شقيقه عبد الرحمن عارف في 16 نيسان 1966 وقد كان نظام حكمه ايضا استمرار لنظام حكم أخيه، فقد ابقى وجود (ميليشيا الحرس الجمهور) بتكوينه العشائري مركز النظام والمحافظ عليه. ولإفتقار الرجل القدرة على اتخاذ القرار لم يتمكن من السيطرة على المجموعة المتنافسة

---

[1] – حنا بطاطا، العراق الشيوعيين والبعثيون والضباط الاحرار الكتاب الثالث ترجمه عفيف الرزاز ط3، الكويت 2003 ص 119 –120 .

[2] – عبد الاله بلقزيز، في الدولة الاصول الفلسفية، مصدر سبق ذكره، ص245

[3] – حنا بطاطا، العراق الشيوعيين والبعثيون والضباط الاحرار الكتاب الثالث المصدر السابق ص 341وص 344

[4] – اقتصاديات الريع، مركز دراسات الوحده بيروت 1999 ص389 390

من الضباط حتى اصبح تحت هيمنة مجموعة منهم. اللذين اعتمدوا على الولاءات الضيقه والطائفية والمحلية. وتحولت السياسة ومؤسسات البلاد، اذ تعاني الازمات الداخلية، فهي منشدة للصراعات على المصالح والنفوذ. حين واجهت الحكومة قضية توقف تصدير النفط الى بانياس السوري، لرفض دفع شركة نفط العراق الرسوم المتراكمة عليه والاضافية .حيث كانت خزينة الدوله شبه فارغة للاعتمادها على عوائد النفط ووضع الاوضاع كانت في ازمات لم تتحمل الاطراف المسؤولية في ايجاد الحلول لها. وفي عام 1967 تولى عبد الرحمن عارف رئاسة الحكومة وهي ظاهرة متلازمة في سلوك الانقلابيين العسكريين. اذ يمثل الموقع الهيمنة واضافة الى المنافع دون تحمل اعباء وتبعات لعدم وجود مؤسسات نقابية ودستورية وكذلك لعدم وجود مؤسسة رقابية تشرعية فقدخلت البلاد من مؤسسة برلمانية للدولة .[1]

وان ضعف فعالية المؤسسة العسكرية في ادارة البلاد التي قد تبين عجزها خاصة، بعد حرب 1967 بين العرب والكيان الصهيوني حقيقة ان الدولة عجزت عن مواجة تحدي عدو متطور بعقليات المتخلفة سياسياً واجتماعية [2].

ومما شهدته مرحلة حكم عبد الرحمن عارف فراغاً سياسياً وضعف الحكومة مع شركة نفط العراق وعدم امكانية حل القضيه الكردية، واستمرار القتال في الشمال، وفقدان الثقة والشرعية في اوساط الشعب وفي مشاكل كثيرة داخل النظام نفسه، يصبح لاي جماعة منظمة من أن تقيم علاقات مع ضباط الاخرين في مواقع خاصة داخل السلطة العسكرية، هو ما جرى فعله بتمام السابع عشر من تموز 1968 .والاستيلاء من قبل الضباط التابعين لحزب البعث على السلطة سنة 1968. وكان انقلاباً عسكرياً أشد الدكتاتوريات من الانقلابين السابقين[3].

وكان كالمسجيل بالنار من رمضاء، اضحى الشعب العراقي والدولة في قبضة نظام حكم الحزب الواحد وحكم العشيرة ثم حكم الاسرة والفرد، وهو القائد ومحور الولاءات والقانون حين ارتبطت قيادة نظام الحكم بروابط مناطقية وقرابية، وجاءت كسابقاتها، مما يعرف بأريافة السلطة فغالبية أعضاء القيادة المركزية من اصول الريفية مشبعة بالقيم العشائري على سلوكهم على النظام والدولة الى ان اصبح عملا حكومياً

[1] – حنا بطاط المصدر السابق ذكره ، ص 378 .

[2] – واليون اندرسون العراق المستقبل ترجمته رمز بدر بيروت، 2005 صفحه 76 وص 86.

[3] – المصدر السابق، صفحه 391.

منظم. لقمع كل معارض سياسي او مدني حتى على الشُبهة والظن، اذ يفقد بها المرء حياته وتخسر باقي الاسرة والاقارب حتى الدرجة الرابعة وظائفهم وأي مكانة اجتماعية.[1]

ووفق اساليب المتبعة للحفاظ على السلطة استخدام النظام لانواع العنف والقوة، ومنها ما هو ممنهج اذ استعمل النظام وسائل عدة في مسخ الهوية للفرد والمجتمع هذا المنحى من العنف الذي يهدد وهو بالتأكيد يعمل بتقطيع الاواصر البينية في المجتمع وتفكيك كيان الدولة. فحين كان من على رأس سلطة النظام ان يؤدي دور رب الاسرة، وشيخ القبيلة، ومختار المحلة'. ومن التركيز على تبعية الفرد للمنظومة الفكرية الحزبية، وقد تم اختزال الدولة، بالحزب والقائد، وهو ما أدى لاضطرابات وخلخلة الواقع المجتمع السياسي باذكاء الكراهية، والصراعات الاجتماعية والولاءات الفرعية، على الانتماءات الكبرى الجامعة وهو الوطن[2]. غير ان المفترض هو العمل على خلق مواطن وذلك بإشاعة قيم العدل والمساواة أمام القانون وواعطاء كل الفرص على أساس الكفاءة وإضعاف دور المؤثرات الاولانية والمحسوبيات كالعائلية والقبلية والطائفية والمحلة والمناطقية .... وغيرها، حتى يمكن للفرد ان يتجه باتجاه عدم الحاجة إلى كل مثل هذه المسميات، كما هو شأن البلدان المسقرة والراسخة.

وكل ما انتجته الحقبة الجمهورية انما كان الاضطراب الدائم، أزمات دائمة في شرعية الحكم، واخلال مستديم لعملية الاندماج الوطني.

ولقد كانت لعسكرة المجتمع والدولة في بداياتها مع انشاء في 1959 ما يعرف بالمقاومة الشعبوية، والحرس الجمهوري 1963 ولجنه الطوارئ عام 1966 والجيش الشعبي عام 1980، تشكيلات النخوة لعام 1998 وما عرف ب جيش القدس عام 2000 ،وهي ما رسخت لقيام العنف ضد الاخر التي استجلبت صورها في الطائفية بعد العام 2006 ،على حساب استحضار قيم المواطن والتسامح، ومن والابتعاد عن القيم الحضارية والمدنية في الشخصية العراقية، وتجزيع لحالة السلم الاهلي في العلاقات بين افراد المجتمع والدولة واللجوء الى الان بين افراد المجتمع من جهة وبين الدولة ومؤسساتها القائمة على اسس العقد الاجتماعي من جانب اخر.

رابعاً: الحقبة الثالثة (الدولة اعاة التكوين) منذ عام (2003 – ...) واقع واداء النظام السياسي بعد الغزو الامريكي البرطاني.

---

[1]– عبد الخالق ناصر، شوفان الطائفيه السياسيه في العراق العهد الجمهوري 1958 1961 لندن 2013 صفحه 110

[2] – مصدر السابق ذاته، ص 110–111

تمثل المرحلة الماضية بدءاً من نيسان عام 2003، فيصل الحدث والتغيير الذي شهده تاريخ العراق بكل ما ضمته من أحداث وتطورات منذ تأسيس الدولة الحديثة سنة 1921 وحتى الآن، ''ولطالما بدت تلك المرحلة محملة بكل التعقيدات والصعاب التي جابهت العراق وجوداً ومجتمعاً. وما إن لاحت هذه المرحلة، حتى بدت ملامح الخطورة التي مرت بها أحداث نيسان2003، وما أعقبها من تغيرات، تطل واحدة دونما توجيه او موجه لها من أحد أو، توظيف رغم ما تطلعت اليه العقول والنفوس لبناء تجربة لإرادة ومن تطلعات العراقيين وأهدافهم''.[1]

إلا أن التعاطي مع ما تقرره تلك التجربة من قوانين بناء وانطلاقة جديدة، جعل المحصلة على غير مرماها على الرغم من القائمين عليها في لم التغيير في بوتقة الممارسة السلمية والسلطة، هو ما شكلته خطوات البناء الديمقراطي المؤسسي في العراق. ''كما أن الانكشاف غير المسبوق للواقع الاجتماعي _ السياسي العراقي أمام المؤثرات الخارجية، ولاسيما في ظل استثنائية الطريقة التي جرى بها تغيير النظام السابق عبر التدخل العسكري الخارجي، أضاف إلى تعقيد الخارطة كلفةً باهظة عززت من مستوى التباين الإدراكي لدى الفئات المختلفة، وأسهم في ذلك من جانب أخر، الأطراف والفرقاء المحليون، الذين يلجأون إلى القوى الخارجية للاحتكام والحصول على الدعم. وليس أخطر على الوضع العراقي من أن تتحول الجماعات الإثنية إلى وكلاء لمطالب ومصالح القوى الخارجية المتنافسة، وتتحول الوكالة إلى تحالف مادي ووجداني يرفع سقف الانفصال الداخلي ويضعف الشعور الوطني، ومن ثم يعزز من احتمالات اللا تعايش بقدر ما يعقد من إدارة ديمقراطية سليمة وفعالة''.[2]

لم تكن لتنتهي مرحلة حكم الانظمة العسكرية، الا بالعمل العسكري في العراق جراء الاحتلال الامريكي البريطاني ومرده كان للغزو العراقي للكويت عام 1990، وهو كان من اهم العوامل التي قادت للتحديات الخارجية ووحدها هدفها باتجاه اسقاط النظام السياسي في العراق، فذلك الغزو للكويت وفر للولايات المتحدة من اقامة تحالف تحت الغطاء الشرعية الدولية لاخراج العراق من الكويت، وهو ايضا ما مهد وما ترتب عليه من نتائج خاصه مضافا اليه احداث 11 من ايلول عام 2001 من قيام الولايات

[1]– منعم العمار، كيف نفهم العراق؟ نشرة قسم الدراسات الإستراتيجية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، كانون الثاني,2006، ص4.

[2]– منعم صاحي العمار، التغيير ومستدعيات ترسيخ قيم المواطنة، ضمن كتاب المواطنة والهوية العراقية عصف الاحتلال ومسارات التحكم، ص25

المتحده بغزو العراق عسكريا هو احتلاله عام 2003،[1] ومنهم بدات معاناة اعادة تكوين الدولة العراقية مرة اخرى، ومن تصدع وجاء ذلك على مجموعة مراحل.[2]

فمن جملة تلك الامور اولاً: انعدام المصداقية لنظام السياسي في سلوكه الداخلي والخارجي وقراراته النابعة من راس النظام الفردية، البعيدة عن الحكمن. ثانيا: احتلال الكويت عام 1990، وما تبعته من اضطرابات وعدم استقرار للدولة والمنطقة. ثالثا: تدهور الاوضاع الاقتصادية نتيجة الحروب العبثية، وما وصل اليه جراء العقوبات الاقتصادية رابعا تدهور الشرعية لدى غالبية الشعب جراء السياسات الخاطئة خامسا انهيار شامل للدوله بعد الغزو الامريكي البريطاني، وما ارتبطتة به عملية اعاده البناء التي عادت بناء الدوله التي وضعتها الاداره الامريكية، برؤيتها للمصالح الاستراتيجيه في المنطقة فقد انيطت مهمة اداره العراق في ماجرات تاسيسة قبل شهرين من الغزو بعد اطلاعه على ما سمي بمكتب اعادة الاعمار والشؤون الانسانية.[3]

وبالاضافة لما يعانيه المجتمع العراقي من ضعف البنية التحتية والفوقية التي جعلت الاستقرار لكل اركانه عسيرة تحقق. بداية من ازمة الفساد من ايام النظام السابق، وما ترتب عليه، فازداد عطل اركان الدولة في تحقيق المشتركات للمجتمع، ولا تزال تعصف بالبلاد، بان شكلت احدى المعاضل الرئيسية وتحد كبير للحكومات القائمة، والتي ستقوم مستقبلا، ايضا من تعثر محاولات الوحدة الجامعة الوطنية منذ قيام الدولة في عشرينات القرن الماضي، وقد تفاقعت بعد الاحتلال عندما بدأت الادار الامريكية، تتعامل عن تحديث عن تقاسم الادارة العراقية والسلطة في العراق على اسس مكوناتة، وتضمين ذلك في

---

[1] – يشير الكاتب السياسي(رئيس دولة ليشتنشاين سابقاً) هانز ادم الثاني في كتابه – الدولة في الالفية الثالثة لنبؤة جديدة تحمل الكثير من الاخطاراذ يشير من احتمالية تدخل عسكري اخرفي العراق اذ يصرح ب:(من منطلق واقعي، وحدها الولايات المتحدة،كقوى عظمى المتبقية، تمتلك القدرة العسكرية والمالية والسياسية للقيام بتدخل عسكري في وقت قصير نسبياً. ولقد اظهرت قدرتها على القيام بتدخل عسكري ناجح في وقت قصير. ..... ص238). ثم يضيف (وهناك اسباب وجيهة لفضل تدخل عسكري في دولة ما كالعراق مثلاً ..... .، ويفترض بالولايات الانسحاب بأسرع وقت ممكن بعد تدخل عسكري ناجح وترك تلك المهام الاخرى لشريك يكون على اتم الاستعداد للقيام بها. وفي استطاعة الاتحاد الاوربي أن يكون الشريك باعتباره الدول الاستعمارية القديمة مجتمعة فيه ..... ص239)المصدر:الامير الحاكم في ليشتنشتاين هانز آدم الثاني، الدولة في الالفية الثالثة، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعوم ناشرون،ط1 بيروت، 2010، ص238–239 .

[2] – رباح مجيد اللهيبي، انهيار الدولة انهيار سلطة الدولة دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار العراب دمشق، 2010، ص 11.

[3] – علي عبد الامير علاوي، يحتل العراق ربح الحرب وقساوة السلام، المؤسسة العربية للنشر، بيروت 2009 ص 143.

دستور 2005 النافذ. على أساس المكونات الطائفية والعرقية بدرجة تتفوق على أسس المواطنة، وبما ينسجم والجغرافية الإثنية أو المذهبية على الأرض.[1]

في تقسيم المؤسسات الدولة على اسسها لنعدام امكانية التراكم، ومن بعد تأسيس لتقاليد ضرورة الدولة العصرية والهوية الوطنية الجامعة، التي لاتقبل غير هوية العراق التاريخية الثقافية. بذا تكون التنمية هو ما يرتقي للبديهية السياسية بالنسبة لتاريخ العراق المحتضن لابناءه.، فقد تشكل اولا مجلس الحكم على اسس التقسيم الطائفي والعرقي، وما يواجهه النظام السياسي العراقي ازمات عديده فهو لا يزال في المرحلة الانتقالية' منها: اولا افتقار الاحزاب السياسية لرؤية واضحة لمفهوم الدولة فهي تسعى للتشبث بالسلطة وهو وضع ناتج عن انهيار الدولة العراقية والنظام، ومن أحلال دولة غير مستقرة ثانية. ومن ارتكاز للقوة الفاعلة الجديدة السياسية، على انقاض البنى التقليدية، لفرض هيمنتها من خلال تضييق مبدأ المشاركة السياسية الفاعلة، وهو كنتيجة ولتحالف المؤسسات السياسية في العراق. ثالثا الوضع النظام السياسي دائما في حالة تصدع وازمة الشرعية وضعف الثقة، اضافة للعنف السياسي وهو وضع يشير الى حالة من التعارض وعدم التوافق بين النظام السياسي والمراحل المتعاقبة من تاريخ العراق السياسي. رابعاً كثرة وتعدد المفاهيم الفكرية في الواقع السياسي والنظام السياسي منها النيابي والفدرالية والبرلمانية تظفي في تحديداتها تحديد السياسة العليا للدولة وفي فلسفة النظام لتشخيص العلل ووضع الحلول للتعامل مع تلك الاشكاليات.[2]

في العلاقة بين البنى الاجتماعية وظهور الدولة، نجد كل ما يشتمل عليه في تنظيم السلطة. فما كان منها الا شبكة من الاسياد وازلام السلطة دور في التاريخ السياسي للدولة. ظهرت في العراق أحزاب مختلفة قومية واشتراكية وشيوعية؛ دينية ودنيويةن ووطنية ومحلية. اي على مختلف النماذج الكبرى للاحزاب السياسي. وهي عملية لم يكن بإمكانها ان تكون ناضجة منذ البدء او ترتقي الى ادراك قيمة السياسة والفكر السياسي للدولة.

ومما تثير التفاعلات كثرى متعيرات الموروث وحاضراً، لعملية بناء الدولة، ومن التساؤل عن هوية المجتمع بعد التغير جراء الاحتلال في 2003، وما هي الوقائع التي يتطلع لها العراقيون لبناء هويتهم المشتركة؟ ومن الكيفية التي سترتبط بها مكونات الشعب مع بعضها ومع الدولة؟ ومن بعد هنا تبرز

[1]– كامل علاوي كاظم، وأخرون، الاقتصاد والتنمية، التقرير الستراتيجي العراقي 4 , 2012–2013 ص262 .

[2] – علي حسين احمد، تحديات بناء الدولة، مصدر سبق ذكره، ص 74.

الذاكرة التاريخية بوصفها مطلباً في مراحل البناء خاصة المراحل الاولى من بعد التغيير السياسي في الالفية الثالثة، التي ترافقها غالباً عدم الاستقرار وهل هذا المنحى جديد في التاريخ الحديث، أم إن له مقدمات في بنيان الدولة الوطنية، وفي هذت ما الذي اتجد فيه؟.[1]

وتعد المرة الاولى منذ ما يقرب القرن من الزمان او يزيد، قد تحررت المؤسسة الدينية الاسلامية من الرقابة السلطة المركزية المباشرة عليها، والاشراف الاداري على كل مواردها والاحتفالات والشعائر والمؤسسات الرسمية منها او غير الرسمية، هذا التغيير يعد نعمة بالنسبة للمؤسسة الدينية الشيعية، غير الرسمية، فقد تحررت من اغلال وعنف اشراف السلطات الحاكمة للنظامين البائدين، الملكي والجمهوري العسكري، عليها ورقابتها وتغلغلها حين كانت في احالتها الى ما يشبه الشلل وجعلتها عديمة الفعالية الواقعية لها. اما بالنسبة الى المؤسسات الدينية السنية، فقد كان هذا التغيير ربما شبه مأساة،ولعنة مزدوجة، فقد كانت هذه المؤسسة الدينية جزءا من بيروقراطية الدولة. وقد انفصلت بصوره فجائية، وقطعية عن الحياة التي كانت تمدها راعيتها اي دولة، بعد ان تركت لفترة. وكان هذا الشعور بالخسران السياسي قاس، اذ ان علماءها والعاملين فيها، قد تحولوا فيما يروّن، من انفسهم نخبة نافذة برعاية الدولة الى هيئة هامشية، او ربما لا قيمة لها. ولاقلية سياسية هذا التصور كان يطغى على مجمل مواقع والهيئات والدين الى جانب هذه الخطوط بالانقسام المذهبي مؤسسة غير رسمية، الا انها مراكز المرجعية الدينية، ومعاهد للتعليم ومراكز للقوة وتستفيد المؤسسة الدينية في الغالب، من بنية تحتية مادية وشبكات المساجد والمدارس والموارد المالية عبر صناديق الزكاة، او الهبات، او الخمس، التي تمولها ومنها تمول العاملين عندها، واذ استقطبت المؤسسة الدينية والحركات الاجتماعية المنبثقة او المقتربة اليها كما استقطبت المجتمع بأكثره، استقطاباً سياسياً عبر التيارات متشددة واخرى معتدلة، على جانب خط من الانقسام المذهبي. غير ان حجم المعتدلين من الجانب الشيعي كان يعد ارجح بكثير من غيرهم، فبرزت رجال الدين في النجف وسواها قوى اجتماعية ذات نفوذ وهذه الطبقة هي مركز المرجعية الدينية العليا[2].

الخاتمة:

ان الديناميكية المعاصرة التي استند ويرتكز اليها تشكل النظام السياسي في العراق على أطر مرجعيات ثلاثة متفاوتة ومتداخلة في حجم حضورها وقوة تاثيرها ذلك تبعاً لذلك، تقوم هذه الاطر على

[1] – بندكت اندرسون، المجتمعات المتخيلة: تأملات في اصول النزعة القومية، لندن، 1983،ص254

[2] – مازن مرسول محمد, سوسيولوجيا الأزمة (المجتمع العراقيّ نموذجاً)،مصدرسابق، ص 187.

اختلاف التسويغات التي تقدمها للشرعية السياسية، فهي : اولاً الواقع بكل تجلياته الاجتماعية وتحولاتة السياسية والثقافية .... .ثانياً الأطر الاثنية والاديولوجية والعقائدية. وتأتي ثالثاً في الحد من تاثير المناخات المعاصرة والتغييرات الخارجية عليهم. ففي الحصيلة بالبعد الثالث التي غالباً ما تبدو مضمرة او مخبوئة لا تفصح عن نفسها الا مواربة، فهذه الديناميكيات الثلاث في ابعادها قد تبين ما مدى الالتباس والتباين في بناء النظام السياسي العراقي في مراحله الثلاث. فاذا كان النظام السياسي الاول نظاماً برلمانياً ملكياً دستورياً. ثم ما لبث ان تحول الى نظاماً جمهورياً رئاسي، اوتوقراطي – عسكري، احادي او الحزب الغالب. ومن شمولياً وتوليتارياً. فتعلق بذلك زمنا تكاد يتساوى فيه المرحلتين من العمر وصولا الى المرحلة الثالثة، ولا تتعدى ان تكون اكثر من السابقتين في مديات العمر. فاحتكار السلطة ورادعا للاصولية، والتجزؤ المذهبي والديني والعرقي بين الطوائف في مختلف بعضها لبعض يدعم البدائل الديمقراطية، ليس فقط في مجرد كبح لاحتكار السلطة او تركيزها، اذ تستلزم العوامل المؤسساتية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها من العوامل الديمقراطية. يقتضي من الزمن العشرات من السنين لتتخذ شكلها الجنيني في تشكله، وربما قد يستلزم اكثر من ذلك حتى تقف الدولة بثبات واستقرار. وأنه اي النظام وقد استغرق من الوقت حتى اليوم ناهز العقدين. فلم تكن لتلتئم الا بتلاوين التاتوليتارية الشمولية الرتيبة والحزبية الزبائنية والولائات الاولانية، والتي منها قد تفهم من السياقات المزدوجة لتكون الدولة وبناء الامة، ان نتعلم المزيد من الدروس في الحالة العراقية والكثير من الاسئلة، هو ما سيطرح حول تكون عملية الولادة القيصرية التي تستحق العناء والجهد اذا كان لابد من التمييز بين الدولة بوصفها حكومة، او مرفقاً عاماً لسلطات عمودية. والدولة بوصفها جمعاً من الناس يمثلون حياة ونائباً لها، لتستبدل ذلك بتمييز يعتمد درجات معينة، في افق ما يعرف بمشكله القيم الثقافية، وحين يجد المجتمع أنه بعيداً عنها. عندها نتحدث عن بؤرة قيم دولاتية المؤسسة. نوع من النظم الانتخابية المنظمة، لمحاور تلقائية او ديناميكية، الانتماء فمن نظم او التنظيم يبدأ العمل كأولوية وميكانزمات ميكانيكية او أداتية. أذ هي تصبح أولوية، والتي تجعل من رأس المال الثقافي اساساً له.